

العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي - المملكة العربية السعودية -
نموذجاً -

**Industrial clusters as a strategic direction for economic diversification
- Saudi Arabia - a model**

أسارة حلیمی، جامعة تبسة، الجزائر.

sarahelimie@gmail.com

أد مبارك بوعشة، جامعة قسنطينة-2، الجزائر.

mebarekaissa@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2017/05/12)، تاريخ التقييم: (2017/05/30)، تاريخ

القبول: (2018/06/03)

Abstract :

ملخص :

This study aims to identify the importance of the industrial clusters as a strategic orientation to achieve the sustainable diversification in Saudi Arabia Kingdom, through the establishment of backward and forward dynamic links between the various components of the chain of value, in order to enhance economic growth, to diversify revenue sources, and to create new jobs.

The study showed that the Kingdom made a quantum leap in achieving sustainable diversification in all its regions during the period 2010 to 2015, through building industrial cities and cluster communities, where the entire necessary infrastructure such as support and logistic services are available, with the partnership with the private sector. This increases the contribution of the industrial sector in the domestic product, and creates jobs to the qualified human resources

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العناقيد الصناعية كتوجه إستراتيجي لبعث التنوع المستدام في المملكة العربية السعودية، من خلاله إقامة روابط ديناميكية خلفية وأمامية بين مختلف عناصر سلسلة القيمة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، تنوع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل جديدة. وتم التوصل إلى أن المملكة أحدثت نقلة نوعية في بعث التنوع المستدام بكافة مناطقها في الفترة 2010 إلى 2015، عبر بنائها لمدن صناعية وتجمعات عنقودية، تتوافر فيها كل مقومات البنية التحتية الضرورية للصناعة من خدمات مساندة ولوجيستية، وهذا بالشراكة مع القطاع الخاص، وبما يساهم في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتوفير فرص عمل للكوادر البشرية المؤهلة.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية،

التنوع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية .

مقدمة:

تزامنا مع أزمة التراجع في أسعار النفط، وفي ظل عولمة الأسواق والتطورات التكنولوجية، تواجه اقتصاديات الدول موجة من التغيرات الجذرية، ساهمت في تنامي انخراطها نحو طريق التحول ضمن حركة تدويل النظام الاقتصادي، الأمر الذي ألزم عليها تعزيز قدرتها التنافسية، باعتبار هذه الأخيرة متغير أساسي ومصدر للقيمة في دوال التنمية، خاصة للاقتصاديات التي تحاول إحداث طفرة في هيكلها لبعث التنوع المستدام.

وتعد المملكة العربية السعودية من احد أهم الدول التي تسعى إلى تنوع مصادر الدخل، من منطلق التركيز على القطاع الصناعي، من خلال بوابة العناقيد الصناعية باعتبارها توجه استراتيجي ينصرف لرفع مستوى نمو وتنافسية الاقتصاد السعودي، بناء على استهداف صناعات معينة، واستقطاب وتوليد صناعات أخرى.

بناء على ما سبق تبرز إشكالية الدراسة على النحو الموالي:

- ما مدى اعتماد المملكة العربية السعودية على العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لبعث التنوع الاقتصادي المستدام؟

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من خلال تناولها لأحد أهم وابرز المواضيع المعاصرة، وهو العناقيد الصناعية ومدى مساهمتها في تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة، من منطلق تجميع مجموعة من الصناعات في مكان واحد مع وجود صناعات داعمة لإنتاج منتجات تستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية، والصمود أمام المنافسة في الأسواق المحلية، فضلا عن المزايا التي تحققها من خفض التكاليف وزيادة التشابك الإنتاجي مع الصناعات المغذية والمكملة، والقطاعات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنوع في هيكل الصناعة للاقتصاد القائمة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في :

- التعرف على مفهوم التنوع الاقتصادي، والعناقيد الصناعية؛
- التعرف على واقع العناقيد الصناعية في المملكة العربية السعودية؛
- عرض الامتيازات التي حققها المملكة اثر تبني فكرة العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لبعث التنوع الاقتصادي.

منهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، انطلاقا من عرض المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، والعناقيد الصناعية، وكذا استخدام المنهج الوصفي التحليلي أثناء التطرق إلى

واقع العناقيد الصناعية في المملكة العربية السعودية ومدى مساهمتها في بعث التنوع خلال الفترة 2010-2015.

فرضيات الدراسة:

وفقا لأهداف الدراسة، والإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الموالية:
 -التنافسية والعناقيد مفهومان متلازمان، يساهمان في بعث التنوع المستدام لاقتصاديات الدول؛
 -تساهم العناقيد الصناعية في بعث التنوع الاقتصادي في المملكة ؛
 -تساهم العناقيد الصناعية في المملكة في رفع مساهمة الناتج، والصناعات التحويلية غير البترولية، وتوفير فرص عمالة، فضلا عن تشجيع الصادرات الصناعية السعودية، ومحاولة النفاذ إلى الأسواق العالمية.

أولا: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي أو ما يعرف بتنوع القاعدة الإنتاجية، من ضمن احد أهم الاستراتيجيات التي تسعى اغلب اقتصاديات المورد الوحيد إلى تحقيقها، وسيتم توضيح مفهومه، أهدافه، و أهم مؤشرات.

1- تعريف التنوع الاقتصادي: تعددت تعريف التنوع الاقتصادي من كاتب لآخر، ويتمثل

أهمها في:

التعريف الأول:

يقصد بالتنوع الاقتصادي " بأنه عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحقيق مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على قطاع أو منتج واحد"

(مرزوك، ومكي، 2014، ص.57)

يشير هذا التعريف إلى أن التنوع الاقتصادي إستراتيجية تساهم في التقليل من مخاطر التركيز على قطاع واحد، من خلال رفع القدرات الإنتاجية لقطاعات أخرى، و التي من شأنها تعزيز القدرة الحقيقية لاقتصاد الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية.

التعريف الثاني:

لتنوع الاقتصادي هو عبارة عن " تنوع مصادر الناتج المحلي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية" (التوني، 2002، ص.08)

انطلاقا من التعريف السابق يعتبر التنوع الاقتصادي سياسة تعتمد على الدول بهدف تغيير مصادر تكوين الناتج، وتغيير حصص منتجات المزيج التصديري، فضلا عن تقديم منتجات جديدة لاقتحام أسواق جغرافية جديدة.

يتضح من التعريفين السابقين أن التنوع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على القطاع الاقتصادي بعينة دون القطاعات الأخرى، أي تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل، الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرة الدول في إطار التنافسية الدولية.

- 2- أهداف التنوع الاقتصادي: حتمية التنوع الاقتصادي في الدول ذات المورد الوحيد ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أهمها في: (Baquaas ;2017 ;P76)
- محاولة التصدي والتعامل مع بعض الأزمات الخارجية والتقليل من مخاطرها الاقتصادية، كتحولات أسعار المواد الأولية (البترو)، أو تدهور الأنشطة الاقتصادية في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)؛
 - توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد من جهة، وتقليل الاعتماد على عدد محدد من الأسواق الدولية من جهة أخرى؛
 - المساهمة في تحسين وتطوير قطاعات متعددة كمصدر للدخل، ورفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بما يضمن استمرار وتيرة التنمية؛
 - المساهمة في التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.

انطلاقاً من جملة الأهداف السابقة يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي على المدى القصير وال المدى الطويل، فبالنسبة للجانب الأول يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي كالبترو، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج الإجمالي والعائدات التصديرية، أما الجانب الثاني فيمكن في استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في أحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

من جانب آخر يمكن التمييز بين نوعين من التنوع؛ تنوع أفقي يتمثل في توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أما التنوع الراسي فيمكن في توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، ص.12)

3- مؤشرات التنوع الاقتصادي: تتمثل مؤشرات التنوع الاقتصادي لاقتصاد أي بلد في النقاط المالية في (محريق، وبن حمودة، 03/11/2016، ص.06):

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- درجة عدم استقرار الناتج الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

-تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لان التنوع الاقتصادي يعنى ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

-تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

-نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المتزايد للصادرات غير النفطية إلى ارتفاع التنوع الاقتصادي. يتضح مما سبق أن التنوع الاقتصادي عملية تساهم في إرساء ركائز اقتصاد حقيقي، من منطلق توسيع القاعدة الإنتاجية، المالية والخدمية بما يساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام، من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع، وهكذا تشكل المصادر روافد عدة لاقتصاديات الدول ذات المورد الوحيد، وتعد العناقيد الصناعية احد المصادر الإستراتيجية المساهمة في ذلك، و سيتم توضيح مفهومها في العنصر الموالي .

ثانيا: التأصيل النظري للعناقيد الصناعية: تسعى مختلف الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، انطلاقا من إقامة بنية تحتية ملائمة، وتشجيع الاستثمار بشقيه العام والخاص، أي المساهمة في تنوع بنية القاعدة الاقتصادية، والعناقيد الصناعية تعتبر واحدة من أهم الركائز المعتمدة عليها لتحقيق ذلك.

1- مفهوم العناقيد الصناعية: يرجع أصل مصطلح العناقيد الصناعية إلى الدراسات الأولى التي قام بها الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال سنة 1920، من خلال نظريته المتعلقة بالتوطن الصناعي، إذ حاول توضيح أهمية التمركز الصناعي التي تقدمها المؤسسات القريبة جغرافيا، من تقاسم البنية التحتية للمدخلات، نقل المعرفة والتكنولوجيا، واستقطاب العمالة الماهرة، وتبلور مفهوم العنقود الصناعي سنة 1999 في كتاب " الميزة التنافسية للأمم " لمايكل بوتر، هذا الأخير الذي تناول تحليل نماذج من مشروعات صناعية لعشر دول، توصل من خلالها إلى وجود شبكة ترابط بشكل أفقي ورأسي بينها وصفت بالعنقود الصناعي، والتي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية(Hamdouch; 2009; P25)

لا يوجد اختلاف كبير في تعريف العناقيد بالقدر في الاختلاف في التسميات التي اتخذتها، حيث تعرف على أنها "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية، وعالمية لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية." (Asheim;cooke;ron;2006;P02)

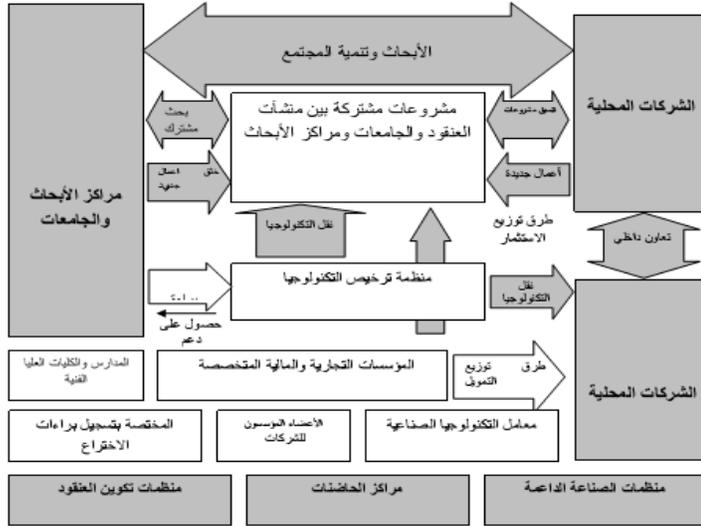
يشير التعريف السابق إلى أن العناقيد عبارة عن تركز جغرافي لمجموعة من المؤسسات والهيئات التابعة لمجال معين تتكامل وتشارك فيما بينها، حيث تمتد جغرافيا من مدينة أو إقليم، أو حتى من دولة إلى دولة أخرى.

تعرف العناقيد الصناعية كذلك على أنها: "تكتل مجموعة من المؤسسات تشترك في عدد من العوامل كاستخدام تكنولوجيا متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، كما يضم هذا التكتل مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يضمن وجودها تعزيز تنافسية التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية Miranda;2009;P22 يتضح من التعريف السابق أن العناقيد الصناعية تشكل من مزيج من المؤسسات التي تنتمي إلى). قطاعات متباينة، و ليس بالضرورة أن تنافس بعضها، بل تكون متكاملة ضمن سلسلة القيمة للصناعة من خلال وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود.

انطلاقا من التعريفين السابقين نتضح خصائص العناقيد الصناعية المتمثلة في:

- مفهوم العنقود يتجاوز فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة، والتي تؤدي إلى تعظيم رفاهية للمجتمع؛
- يعتبر العنقود الشكل الأكثر نضجا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما؛
- مفهوم العنقود الصناعي هو مفهوم ديناميكي وليس استاتيكي، حيث يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية، تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور نمو العنقود باستمرار؛
- العملية التصنيعية داخل العنقود تكون في شكل نظام تكاملي، تتضمن العديد من الأطراف والعلاقات المتداخلة، والشكل الموالي يوضح أنظمة التكامل في العنقود الصناعي:

الشكل 01: يمثل أنظمة التكامل في العنقود الصناعي.



Source : Simmie James, 2004, Innovation and Clustering in the Globalized International Economy. Urban Studies, vol 41, Issue (5/6), P 1105.

يتضح من الشكل (01) مدى الترابط والتنسيق بين وحدات العناقيد الصناعية حيث تبرز العلاقة التبادلية بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات القائمة أو الجديدة، حيث يقومون بتزويدها بالأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع الملموس. كذلك تبرز وجود علاقات داخلية وخارجية بين وحدات العنقود، بالنسبة للأولى تتمثل في علاقات تعاون بين المؤسسات العاملة داخل العنقود وتكون في شكل تسويق المنتجات أو توزيعها، وتوفير المواد الأولية، أي بمعنى آخر أن الإنتاج النهائي لمؤسسة ما قد يكون مدخلات لصناعة أخرى، أما العلاقة الخارجية فتكون بين مؤسسات ومؤسسات أخرى، تقوم بتوفير خدمات تمويلية وتدريبية.

2- الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية: تتلخص الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية

في مايلي (عبود، وتواتية، 2014، ص.164):

- العنقود الصناعي يعتبر احد أهم الآليات المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي، من خلال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفض معدلات البطالة مع جذب الاستثمارات الأجنبية، والتطوير التكنولوجي الأمر الذي من شأنه زيادة الصادرات الصناعية؛
- المساهمة في تحسين وزيادة تنافسية العنقود، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة، نتيجة التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة، بدلا من توزيعها على باقي الأنشطة؛

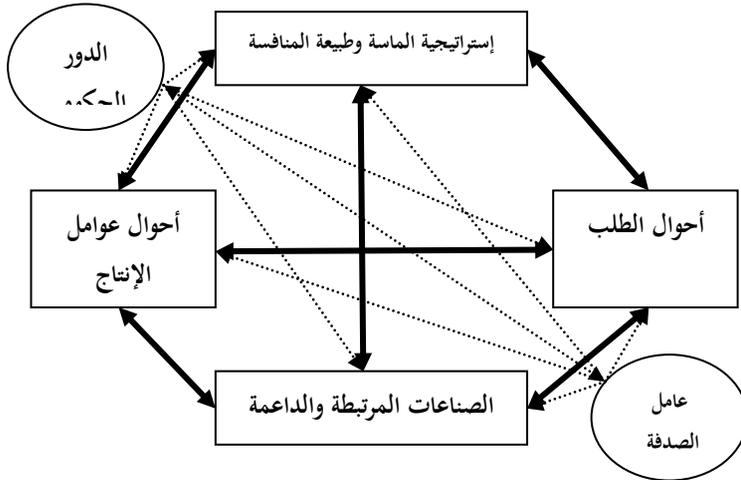
- تتمتع المؤسسات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمؤسسات خارج العنقود، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج، توفير البنية التحتية الملائمة للصناعة، وكذا سهولة الحصول على الموارد المالية اللازمة؛

- زيادة فرص التخصص، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة الصناعة، وظهور منتجات جديدة تتناسب مع الأسواق المحلية والإقليمية.

3- التنافسية مرتكز لاستدامة العنقود الصناعي: يرتبط تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في إطار تنمية مفهوم العنقود الصناعي، أي وجود بيئة تنافسية خاصة به، وتعرف التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي". (العنزي، راضي، 2011، ص.173)

يرى بورتر أن تنافسية الدولة انطلاقا من تنافسية المؤسسات العاملة بها، وخاصة تلك المؤسسات التي تعمل وتتكامل فيما بينها في صناعة محددة، ضمن تجمع صناعي واحد في ظل وجود مناخ استثماري يساهم في دعم نمو وفعالية هذا التجمع، وقد أوضح بورتر في نظريته محددات التنافسية لأي دولة، وأطلق عليها اسم الماسة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 02: يمثل نموذج الماسة.



Source : Robert Huggins ،Hiro Izushi,2011, Competition, Competitive Advantage, and Clusters: The Ideas of Michael Porter,oxford university press ,usa ,p:194.

يتضح حسب الشكل (02) أن ماسية بورتر تعبر عن جملة من العناصر المتفاعلة فيما بينها لخلق وضع تنافسي يقوم على أساس إيجاد ابتكارات جديدة تساهم في تحقيق قدرة الدول التنافسية وتمثل هذه العناصر في (Izuchi; 2011; P194):

- أحوال الطلب حيث يساهم الارتفاع القوي للطلب المحلي لبعض المنتجات في عمليات التصدير، الأمر الذي ينعكس على المؤسسات في رفع مستوى جودة منتجاتها؛
- طبيعة المنافسة وإستراتيجية المؤسسة: يساهم وجود بيئة تنافسية محلية نشطة في رفع مستوى إنتاجية المؤسسة وتوسيع محافظتها الإستثمارية؛
- أحوال عوامل الإنتاج: يعتبر توفر مستوى مرتفع لعوامل الإنتاج (البنية التحتية والمعلوماتية، البنية الإدارية، التقنية والموارد بكافة أنواعها، عامل مهم لرفع تنافسية العنقود)؛
- الصناعات المرتبطة والداعمة: إن وجود مثل هذه الصناعات بجانب الصناعة الأساسية يمكن أن تسهل في استخدام عوامل إنتاجية مهمة من أجل الإبداع والتمويل الصناعي، وستوفر هذه الصناعات عناصر إنتاج بتكاليف أقل، الأمر الذي ينعكس على تطوير العملية اصطناعية بشكل مشابه لمؤسسات أخرى ضمن نفس السلسلة التطويرية؛
- عامل الصدفة، ويقصد بها توافر عناصر إنتاجية خارج نطاق سيطرة ورغبة المؤسسات وعدم التخطيط المسبق لها، الأمر الذي يساهم في تطوير صناعات هذه المؤسسة، والاستفادة منها؛
- الدور الحكومي؛ تؤثر الحكومة على العوامل السابقة بهدف رفع القدرة التنافسية، وهذا من خلال التأثير على جانب العرض انطلاقاً من التأثير على العناصر الإنتاجية، وكذلك على جانب الطلب في السوق المحلي.

بالتالي تتفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض بشكل جماعي بما يترتب عليه تحقيق ميزة تنافسية للعنقود الصناعي، فالطلب الجيد لن يخلق منتجات متطورة إلا إذا كان هناك موارد بشرية وعوامل إنتاج ناجحة، و إستراتيجية واضحة للمؤسسات تقوم على الابتكار والتطوير، وكذلك لن يتحقق إنتاج منتجات متطورة بدون صناعات مكملة وداعمة، وبالتالي أي خلل في أي تلك المحددات أو ضعفها سيؤدي في النهاية إلى الحد من إمكانية تطوير العنقود الصناعي وتعزيز تنافسيته، وتكامل تلك المحددات يتوقف كذلك على المنافسة المحلية والتركز الجغرافي.

خلاصة القول أن العنقود الصناعي عبارة عن تجمع جغرافي لجملة من المؤسسات والشركات المترابطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، تربط بينهما علاقة تكامل وتشابك بشكل راسي وأقفي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وبذلك تكون السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات، المعلومات، الخبرات والموارد البشرية، بما يساهم في بعث حيوية وديناميكية التشابك القطاعي لتحقيق التنوع في الأنشطة الاقتصادية.

ثالثاً: العناقد الصناعية مدخل استراتيجي للتنوع الاقتصادي في المملكة السعودية: حظي قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية باهتمام كبير، باعتباره المسار الضروري والأولوية الأساسية لتحديث الاقتصاد، عبر الحلقات المستمرة للابتكار، ونشر التكنولوجيا، من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصناعة البعيدة المدى 2025م، والتي تتجلى رؤيتها في " صناعة منافسة عالمياً تقوم على الإبداع والابتكار وأداء أساس في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة، وهذا من أجل بعث التنوع المستدام وتقليص تبعيتها لقطاع المحروقات انطلاقاً من تجسيد مفهوم العناقد الصناعية، بناء على ذلك سيتم دراسة واقع تطبيق هذا المفهوم في المملكة، في الفترة 2010 - 2015، والوقوف على أهم القطاعات الصناعية الواعدة والتي يمكن أن تقودها إلى كسب مواقع جديدة في الأسواق الدولية.

1- واقع المدن الصناعية في المملكة: تهدف رؤية 2025م للإستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق نقلة نوعية في جوانب عديدة، منها تطوير تقنيات الإنتاج، تنوع الصناعات، وبناء قواعد صناعية تعمل على التشابك والتكامل، كل هذا من أجل تنوع مصادر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي في إطار ما يعرف بالعناقد الصناعية.

تمثل المدن الصناعية شكل من أشكال التجمعات الصناعية في المملكة، تشرف عليها الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية " مدن " والتي تأسست 2001، لكن الانطلاق الفعلي كان سنة 2007، حيث عملت " مدن " على تطوير أراضي صناعية وإنشاء مدن صناعية متكاملة الخدمات بما فيها الخدمات اللوجستية بالشراكة مع القطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه خلق قاعدة صناعية قوية تدفع بعجلة النمو الاقتصادي للمملكة، وتشرف هيئة مدن: حالياً على 35 مدينة صناعية بكافة فروعها، تتوزع ما بين الرياض، الدمام، مكة المكرمة، الإحساء، سديرة، المدينة المنورة وغيرها، إضافة إلى ذلك تعمل على تطوير وتنمية مناطق التقنية والمتمثلة في مجمع تقنية المعلومات والاتصال، ووادي الرياض للتقنية، حيث تركز من خلالهما على الاستثمار المعرفي، واستقطاب الإبداع وتطويره، واستثمار مخرجات الأبحاث لتوظيف التقنية، عبر تأسيس مؤسسات معرفية وتوفير وظائف نوعية عالية الدخل تسهم في خلق اقتصاد معرفي، فضلاً عن مدينتي " الجبيل " و"ينبع" الصناعيتين التي تتولى الهيئة الملكية الإشراف عليهما، وقد تزايد عدد المدن الصناعية من سنة 2010 إلى سنة 2015، هذا التزايد صاحبه ارتفاع في عدد المصانع(الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2015، ص.62)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

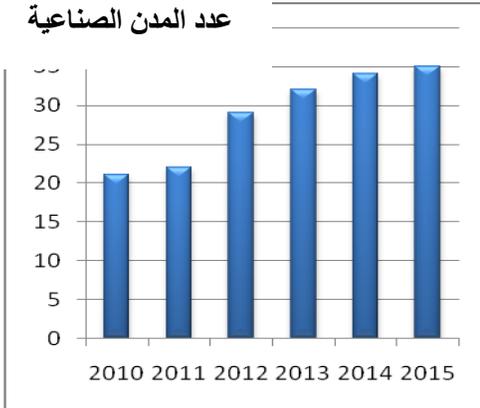
الجدول 01: يوضح تطور عدد المصانع والمدن الصناعية ف المملكة خلال الفترة 2010 - 2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
5800	5600	5400	4718	3200	2600	عدد المصانع
35	34	32	29	22	21	عدد المدن الصناعية

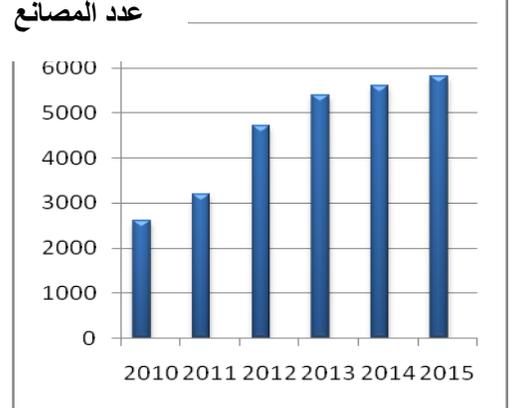
المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2015، التقرير السنوي 2015. يمكن ترجمة معلومات الجدول (01) إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل 03: يمثل تطور عدد المصانع في المملكة الصناعية في المملكة خلال 2010 - 2015 .
الشكل 04: يمثل عدد المدن الصناعية خلال 2010-2015 .

عدد المدن الصناعية



عدد المصانع



المصدر: بناء على معلومات الجدول 01

يتضح من الشكلين (03) و(04) أن عدد المصانع في المدن الصناعية بالمملكة في ارتفاع مستمر، حيث تزايد عدد المصانع من 2700 مصنع سنة 2010 إلى 5800 مصنع سنة 2015، أي انه سجل نسبة زيادتها تقدر بـ 197.43% وفي نفس الوقت ارتفع عدد المدن الصناعية من 21 مدينة سنة 2010 إلى 35 مدينة سنة 2015، أي زادت عدد المدن بنسبة 150%، وترجع أسباب التزايد إلى حجم الدعم والحوافز المقدمة من طرف الدولة المتمثلة في تسهيل إجراءات الحصول على الترخيص الصناعي، الذي تم تحويله من ورقي إلى الكتروني، والذي أصبح الحصول على الأراضي الصناعية خلال 45 يوم، وتسليم المصانع الجاهزة خلال شهر من تقديم الطلب، كل ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني " مدن " دون الحاجة إلى الحضور إلى مقر الهيئة، فضلا عن ذلك تثبيت الإيجار

إلى رباك واحد للمتر مربع في العام، والتسويق المباشر والعام لجذب الاستثمارات الكبرى للتوجه نحو المدن، إلى جانب ذلك تخصيص واحات صناعية مصممة للمرأة السعودية، وكذلك المرافق اللوجستية.

وفي المقابل، انعكس تزايد عدد المدن الصناعية والمصانع على إيراداتها، والتي سجلت معدلات نمو قياسية خلال السنوات 2010-2015، والجدول الموالي يوضح ذلك:

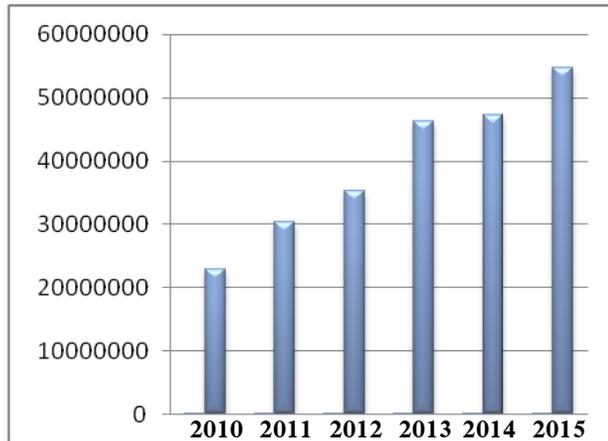
الجدول 02: يوضح إجمالي إيرادات المدن الصناعية 2010 - 2015 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات (ريال)	22963 7546	30432 7704	35267 5031	46273 7518	47338 6522	54723 4654

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2015، التقرير السنوي 2015.

يمكن ترجمة معلومات الجدول (02) إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل 05: يمثل إجمالي إيرادات المدن الصناعية 2010-2015 .



المصدر: بناء على معطيات الجدول 02

يتضح من الشكل (05) أن إيرادات المدن الصناعية شهدت تطوراً ملحوظاً عبر السنوات، حيث ارتفعت من 229 مليون ريال سعودي سنة 2010 إلى أكثر من 540 مليون ريال سعودي سنة 2015، ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة في تطوير المدن الصناعية وتجهيزها، وكذلك تنوع مصادر الإيرادات من إيجارات تخصيص الأراضي، إيرادات المياه، الكهرباء وغيرها؛ الأمر الذي انعكس على الإقبال الكبير على الاستثمار الصناعي من خلال استقطاب شركات صناعية عالمية ومحلية، تساهم في تعزيز القيمة المضافة للصناعة السعودية في العديد من المجالات، ضمن هذا المنطلق قامت

مدن بالتعاقد مع شركات عالمية مصنعة للسيارات، كشركة DAEWOO وشركة CHTC، وكذلك تعاقدت مع شركة EMERSON لصناعة وحدات التبريد، فضلا عن الصناعات اللوجستية المتخصصة في نقل وتخزين وإدارة المخزون للبضائع، فقد أبرمت "مدن" عقد مع شركة "ترانسמיד ليمند" لتوريد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بالرياض، والنجوم المتحدة المتخصصة في نقل وتوزيع وتخزين، المواد الكيميائية والبترولية بالدمام، إلى جانب توفير المجمعات السكنية والمراكز الصحية، وإنشاء المؤسسات المالية، وتوفير شبكات الطرق والسكك الحديدية وغيرها، كل هذه الاستثمارات تمثل خدمات مساندة لدعم المستثمرين الصناعيين تتيح لهم فرصة التركيز على عملية الإنتاج دون الدخول في إشكالات توفيرها.

على صعيد الاستدامة البيئية سعت "مدن" إلى المحافظة على جودة البيئة، وترقية مدنها الصناعية إلى مدن صديقة للبيئة انطلاقا من تطبيق جملة من البرامج، تقوم بحماية ومراقبة البيئة، تمثل أبرزها في برنامج مراقبة جودة الهواء في المدن الصناعية والذي يتخصص بقياس تراكيز المركبات SO_2 ، NO_2 ، H_2S وغيرها، مع تحديد سرعة واتجاه الهواء لمعرفة درجة التلوث، إضافة إلى اختبارات لمداخل الشركات الصناعية، وبرنامج مراقبة مياه الصرف الصناعي الذي يتخصص بجمع عينات وفق برنامج زمني مجدول يغطي جميع نقاط الصرف ليتم اختبار تراكيز كل من PH ، $Température$ ، DO ، $Turbidity$ وغيرها.

2- واقع التجمعات الصناعية العقودية في المملكة: تعتبر التجمعات الصناعية العقودية في المملكة شكل من أشكال العناقيد الصناعية، يشرف عليها البرنامج الوطني للتطوير العناقيد الصناعية الذي تأسس سنة 2007، والذي يهدف إلى تطوير منظومة تجمعات صناعية عقودية، توفر منتجات ذات قيمة مضافة وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والتي تكون خارجة عن نطاق المنتجات البترولية، لتجسيد خيار تنويع مصادر الدخل، وقد أطلق البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص خمس عناقيد صناعية تتمثل:

- عنقود صناعة السيارات وأجزائها: يهدف هذا العنقود إلى تمكين المملكة من المشاركة بفعالية في الأسواق العالمية لتجارة السيارات، من خلال تطوير صناعة سيارات محلية تنافسية؛
- عنقود صناعة المعادن: تسعى المملكة من خلال هذا العنقود إلى تطوير القدرات والطاقت الاستيعابية في مجال الصناعات المعدنية والطاقة الكهربائية، والتي تشهد طلبا متزايدا؛
- عنقود صناعة الطاقة الشمسية: تتمتع المملكة بحصولها على كميات مكثفة من الأشعة الشمسية، والأراضي الشاسعة والموارد الطبيعية، الأمر الذي ينعكس عليها لتكون الرائدة في منتجات الطاقة الشمسية؛

- عنقود صناعة البلاستيك ومواد التغليف: تقوم المملكة بتقديم الدعم والتحفيز لتطوير هذا القطاع، وهذا الهدف جعلها مركزا رئيسيا لتصنع المواد الاستهلاكية المغلفة؛
- عنقود صناعة الأجهزة: يمتاز هذا القطاع بالطلب المستمر على المنتجات العالية الكفاءة، وكذلك التكلفة المنخفضة للتصنيع التي توفر للمملكة توريد منتجات البلاستيك، وألواح الصلب والألمنيوم بأسعار تنافسية.
- وقد ساهم البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية في تسير إقامة مشاريع نوعية في الصناعات المستهدفة ضمن العناقيد الصناعية الخمس بالمملكة لتنوع مصادر دخلها، وهذا بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعات والثروة، و الجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع التي يدعمها البرنامج حسب التجمعات الصناعية خلال الفترة 2010-2015:
- الجدول(03):** يوضح توزيع المشاريع التي يدعمها البرنامج حسب التجمعات الصناعية خلال الفترة 2010-2015.

النسبة مساهمة التجمع من إجمالي الاستثمارات	الوظائف المباشرة	حجم المشاريع (مليار ريال)	عدد المشاريع*	التجمع
13%	17,568	10,288	6	صناعة السيارات وأجزائها
36%	5,634	27,606	15	صناعة المنتجات المعدنية
16%	5,612	12,188	25	صناعة الكيماويات والبلاستيكيات
1%	900	900	2	الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية
33%	6,200	25,500	1	صناعة منتجات الطاقة الشمسية
	35,914	76,482	49	الإجمالي

المصدر: خالد محمد بن السالم، 2016، تسريع الجهود المبذولة لتنوع مصادر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مجلة الصناعة، العدد41، السعودية، ص ص 41-42.

يتضح من الجدول (03) انه مع نهاية سنة 2015 وصلت عدد المشاريع في التجمعات الصناعية إلى 49 مشروعاً صناعياً، ثم صناعات المعادن ب 15 مشروع، والباقي تتوزع بنسب متفاوتة بين صناعة السيارات والصناعات الدوائية والطاقة، ويشار هنا إلى انه 57% من هذه المشاريع قائمة باستثمارات تبلغ حوالي 20 مليار ريال، وتوفر ما يقارب 7200 وظيفة مباشرة، و33% هي مشاريع قيد التطوير باستثمارات اجمالية تقدر ب 56 مليار، وتوفر حوالي 28700 وظيفة مباشرة.

وقد حددت المملكة صناعة السيارات كإحدى الأولويات الرئيسية التي ستتبعها في سبيل تنوع القاعدة الصناعية، وهذا لما تتمتع به من تأثيرات ايجابية على كافة القطاعات الأخرى، من خلال خلق صناعات عديدة في سلاسل الإمداد، إضافة إلى ذلك تعتبر الصناعات التحويلية والداعمة جزءاً

من سلسلة القيمة، وتشمل مراكز التدريب التقني، مزودين الخدمات اللوجيستية، آليات التمويل وغيرها، والملاحظ أن كل هذه المستلزمات متوفرة لدى المملكة.

قامت المملكة بإنتاج أول سيارة سعودية من صناعة شركة اسيزو، إضافة إلى ذلك وقع البرنامج الوطني للعناقيد الصناعية مع شركة جاغوار لاندروفر العالمية للسيارات خطاب نوايا المشروع صناعة سيارة، وتقدر استثماراته في المرحلة الأولى بحوالي 4.5 مليار ريال، والمتوقع أن يبدأ إنتاجه 2017، ويعتبر أول مشروع عالمي لإنتاج السيارات في المملكة بحيث تصل طاقته الإنتاجية إلى 50 ألف سيارة سنوياً، موجّهة للسوق المحلي والعالمي، وسيتم إقامة المشروع في مدينة ينبع الصناعية،

وتقدر حجم القوى العاملة التي سيوفرها هذا المشروع بنحو 4500 موظف، فضلاً عن زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال تحويل المواد الأساسية كالألومنيوم والحديد والبيتروكيماويات المنتجة في المملكة إلى أجزاء تدخل في صناعة السيارات المنتجة محلياً، وتدخل كأطراف رئيسية في هذا المشروع، شركة معادن وشركة الكوا التي تقوم بإنتاج الألومنيوم المدرفل الخاص بصناعة الأجزاء الخارجية والداخلية للسيارات، شركة حديد الراجحي تقوم بتوفير الحديد المدرفل العالي الجودة، وشركة سابك التي تقوم بإنتاج المطاط الصناعي المستخدم في صناعة الإطارات، وقد احتلت المملكة المركز رقم 31 عالمياً في مؤشر بيئة عمل التجمعات الصناعية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2015، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 04: يوضح مؤشرات تنافسية التجمعات الصناعية بالمملكة خلال 2010-2015.

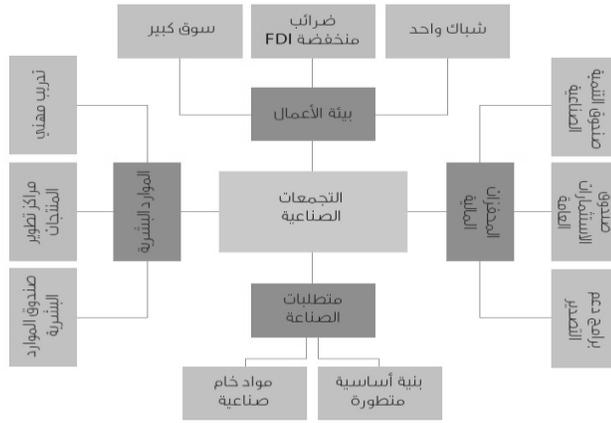
المؤشر	قيمة المؤشر		ترتيب المملكة من 144 دولة	
	2015	2010	2015	2010
حجم التوريد المحلي	4.1	4.9	5	28
جودة التوريد المحلي	4.2	4.4	24	55
حالة التجمعات الصناعية	4.1	4.6	27	23
طبيعة المزايا التنافسية	4	4.1	28	41
مدى اتساع سلاسل القيمة	4.1	4.4	21	30
التحكم في التوزيع الدولي	4.2	4.5	7	26
تطور عمليات الإنتاج	4.3	4.7	25	32
التسويق	4.5	4.6	26	52
القدرة على تفويض الصلاحيات	4.3	4.4	19	29

Source : the global competitiveness Report ;2011.

the global competitiveness Report ;2015.

يتضح من الجدول (04) أن المملكة سجلت تراجع في مركزها ضمن مؤشرات تنافسية التجمعات الصناعية سنة 2015 مقارنة بسنة 2010 في كل من حجم التوريد المحلي، جودته، طبيعة المزايا التنافسية وغيرها، و هذا راجع إلى أزمة انخفاض أسعار النفط وإيراداته، غير أنها تقدمت من المركز 27 سنة 2010 إلى المركز 23 سنة 2015 في جانب تطور العناقد الصناعية الموجودة حالياً، و هو الأمر الذي ينعكس على تنوع سلة منتجات هيكل الصادرات في سلاسل القيمة العالمية، والذي يعمل على بعث التنوع المستدام لاقتصاد المملكة، وقد سعت المملكة الى توفير مناخ مناسب وجاذب لتحفيز عمل العناقد الصناعية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (06): يمثل بيئة عمل التجمعات الصناعية بالمملكة .

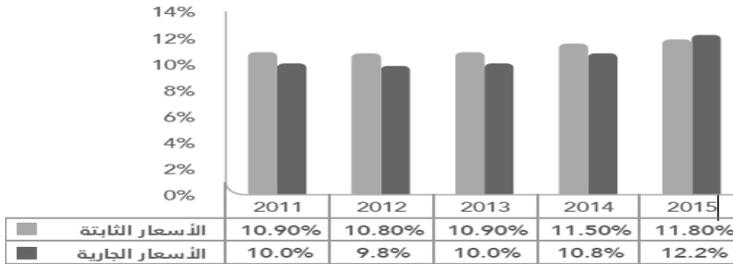


المصدر: مركز المعلومات والدراسات، 2012، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، الغرفة الشرقية، السعودية، ص:49.

يتضح من الشكل (06) أن المملكة العربية السعودية قامت بمنح مجموعة من الحوافز لتشجيع عمل وتطور هذه التجمعات الصناعية فمنحت تسهيلات مالية من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، و الصندوق السعودي للتنمية، وكذا صندوق التنمية الزراعية حيث وصلت قيمة القروض المقدمة للمشاريع التي تنشط ضمن التجمعات الصناعية إلى 75% من رأس مال المشروع، فضلا عن خدمات ضمان وتأمين ائتمان صادرات منتجات هذه المشاريع التي وصلت إلى 90% من قيمة الائتمان، من جانب آخر سعت المملكة إلى توفير بيئة مناسبة ومحفزة للتجمعات الصناعية، من خلال توفير خدمات جميع أنواع الطاقة بأسعار منخفضة، وكذا الحصول على إعفاءات جمركية متعلقة بالمواد الأولية، الآلات والمعدات، وكذا قطع غيار الآلات والمعدات، فضلا عن ذلك تهتم المملكة بالكوادر البشرية ضمن التجمعات الصناعية حيث يشرف صندوق الموارد البشرية على ذلك، من خلال توظيف العمالة السعودية وتدريبها وتأهيلها في المراكز التدريبية، و هذا بهدف زيادة

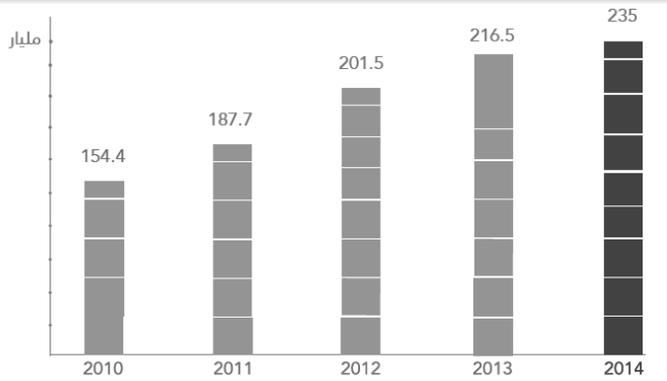
كفاءة وفعالية منتجات التجمعات الصناعية وخفض الحواجز أمام دخول مؤسسات عالمية جديدة، الأمر الذي ينعكس على تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة. وقد أدى حرص المملكة إلى محاولة بعث التنوع الاقتصادي من خلال إقامة عناقيد صناعية، إلا انه لم يظهر ذلك بصورة مباشرة على مستوى الناتج المحلي وخاصة للقطاع غير النفطي، الصادرات والواردات، لان نسبة مساهمة منتجات العناقيد الخمس(السيارات، الطاقة، الأجهزة، المعادن) ضئيلة في المتغيرات السابقة، حيث تكون مساهمتها ضمنية في قطاع الصناعة، حيث تساهم هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11% وترتفع مساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي إلى 19.3% سنة 2014، بالمقابل بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2015 ما نسبته 12.2% مقارنة ب 10.8% سنة 2014، و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 07: يمثل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي من سنة 2011 إلى 2015.



المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2015، التقرير السنوي 2015. يتضح من الشكل (07) تزايد نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2011 الى سنة 2015، ويدل هذا التزايد على نمو الأنشطة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية للمملكة في كل من قطاع الزراعة، الصناعات البتروكيمياوية، البناء والتشييد النقل والتخزين، بما فيها صناعة المعادن، المطاط واللدائن هذه الصناعات الاخيرة التي تعتبر جزء من أنشطة العناقيد الصناعية في المملكة، والشكل الموالي يوضح مساهمة الصناعات التحويلية غير النفطي في الناتج المحلي :

الشكل 08: يمثل مساهمة الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي من سنة 2010 إلى 2014.



المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2015، التقرير السنوي 2015. يتضح من الشكل (08) ان مساهمة الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي بالمملكة في تزايد مستمر خلال الفترة 2010 حتى 2014، الأمر الذي انعكس على تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية.

3-3 التطور في الصادرات الصناعية للمملكة: أولت المملكة اهتمام كبيراً لتنمية الصادرات الصناعية تماشياً مع استراتيجيات التنمية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وقد خطت الصادرات الصناعية السعودية خطوات كبيرة في هذا المجال رغم الحداثة النسبية لتجربة القطاع الخاص السعودي، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 2010-2015:

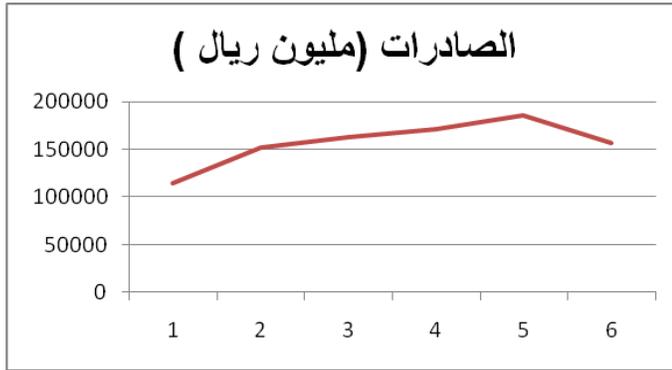
الجدول 06: يوضح تطور الصادرات الصناعية السعودية 2010 - 2015.

السنوات	الصادرات (مليون ريال)	النسبة إلى إجمالي الصادرات	نسبة إلى الناتج المحلي غير النفطي
2010	113924	12.1	10.6
2011	151125	11.1	12.4
2012	162428	11.2	12
2013	171041	12.1	11.6
2014	185631	14.5	11.6
2015	156423	20.5	8.9

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

يمكن ترجمة معلومات الجدول إلى الشكل البياني الموالي

الشكل 09: يمثل تطور الصادرات الصناعية السعودية 2010 - 2015.



المصدر: بناء على معلومات الجدول 05

يتضح من الجدول (05) أن الصادرات الصناعية حققت نمواً سريعاً خلال الفترة 2010-2014، حيث نمت بمعدل 12% سنوياً، لترتفع قيمتها من 113924 مليون ريال سنة 2010 إلى 185631 مليون ريال سنة 2014، ويرجع الارتفاع الكبير والمستمر لحجم الصادرات الصناعية إلى تطبيق الاتحاد الجمركي الموحد في المملكة، فضلاً عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، كذلك تطور القطاعات الصناعية في المدن الصناعية والتجمعات العقودية والمساهمة في بعث التنويع بالمملكة، وقد سجلت الصادرات انخفاضاً بقيمة 156423 مليون ريال سنة 2015، وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط، وبالنظر إلى نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، يلاحظ ارتفاع النسبة من 10% إلى 11.6% خلال الفترة 2010 - 2014، وهو ما يؤكد أهمية التصدير كأحد أبرز عوامل التنمية الصناعية، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الصناعية للمملكة حسب القطاعات الرئيسية بين سنتي 2010-2015.

الجدول 07: يوضح تطور الصادرات الصناعية بالمملكة حسب القطاعات الرئيسية بين سنتي

2010-2015.

القطاع	قيمة الصادرات (مليون ريال)	
	2015	2010
المواد الغذائية	13611	11074
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	115235	82338
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	13845	7205
الألات والأجهزة الكهربائية	3573	3744
السلع الأخرى	10159	9563
الإجمالي	156423	113924

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

يتضح من الجدول (07) إن تطور الصادرات الصناعية للمملكة خلال الفترة 2010 إلى 2015 لم ترتكز فقط على المنتجات الصناعية التي تتمتع بها المملكة بميزات تنافسية تقليدية تستند على وفرة النفط، بل اشتملت على بعض الصناعات الأخرى، خاصة التي تنشط ضمن العناقيد الصناعية بالمملكة كمنتجات المعادن والمنتجات البلاستيكية والتي سجلت ارتفاعا في حجم صادراتها من 7205 مليون ريال إلى 13845 مليون ريال سنة 2015، أي سجلت نمو يقدر ب 92%، فضلا عن منتجات الآلات والأجهزة الكهربائية التي تنشط ضمن عقود الأجهزة، حيث صادرات هذه المنتجات عرفت تراجعاً بنسبة -0.04%، لكن سجلت القطاعات الأخرى كالمواد الغذائية، والسلع الأخرى معدلات نمو تصديرية مرتفعة سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، وتتمثل أهم الدول التي تصدر إليها المملكة منتجاتها و.م.ا، سنغافورة، فرنسا، البحرين وغيرها .

من جانب آخر تستورد المملكة من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا تنتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا تتمكن القطاعات من إنتاجه نظراً لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها،

وبالتالي تغير نسبة الواردات يترجم تغير الهيكل الإنتاجي لاقتصاد المملكة مقارنة باحتياجاته، والجدول الموالي يوضح تطور واردات المملكة :

الجدول رقم 08: يوضح تطور واردات المملكة خلال 2010-2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	400736	493449	583473	630582	651876	655033

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

يوضح الجدول (08) تطور حجم واردات المملكة من سنة 2010 إلى سنة 2015، حيث ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 63% سنة 2015 مقارنة ب سنة 2010، وتتنوع واردات المملكة بين قطاع الآلات والأجهزة الكهربائية وهو القطاع المتصدر في قائمة الواردات، تليه قطاعات معدات النقل، المعادن، منتجات الغذائية وغيرها وتتمثل أهم الدول التي تستورد منها المملكة منتجات الصين في المرتبة الأولى، و.م.ا، ألمانيا، اليابان وغيرها.

يتضح مما سبق إن تنوع الهيكل الصناعي واتساع نطاق الانتشار الجغرافي للصناعة بالمملكة من منطلق إقامة مدن وتجمعات صناعية كشكل من أشكال العناقيد الصناعية، ورغم الحوافز الاستثمارية الصناعية المقدمة من طرف الدولة لبعث التنويع المستدام، إلا انه تظهر مساهمة نسبية للعناقيد الصناعية في إحداث تنويع للقاعدة الإنتاجية وفقاً لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، الصناعات التحويلية، الصادرات والواردات، إلا أن هذا لا ينفى وجود أفاق كبيرة للنمو الصناعي لهذه العناقيد

الخاتمة:

تساهم العناقيد الصناعية في بعث التنوع المستدام انطلاقاً من تفعيل الترابط والتشابك بين الصناعات، وتعزيز تنافسياتها باعتبارها الفضاء الأنسب للنمو والنفاذ للأسواق العالمية.

وقد أثبتت تجربة المملكة العربية السعودية في الفترة 2010 إلى 2015 نجاحها المتواضع في مجال العناقيد الصناعية لبعث التنوع المستدام، من خلال بناء مدن صناعية وتجمعات عنقودية، تتكامل صناعاتها فيما بينها، تشرف عليها هيئة مدن، هذه الأخيرة التي قامت بتوفير البنية التحتية الأساسية للصناعة، إلى جانب استكمال الخدمات والمرافق الداعمة لها، الأمر الذي انعكس على تزايد الأراضي الصناعية المطورة، عدد المصانع، وعدد المدن والتجمعات، وكذا إيراداتها، وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى النقاط الموالية:

- تحقيق التنافسية في إطار مفهوم العنقود الصناعي على مستوى اقتصاديات الدول يكون من خلال علاقة التكامل والتشابك بين الصناعات بشكل راسي وأقوي، وهذا يؤدي إلى رفع قدرتها التنافسية من خلال خلق فرص حقيقية لخلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القائم؛

- نجاح إستراتيجية العناقيد الصناعية بهدف التنوع المستدام في المملكة، مرتبط بما تقدمه الدولة من حوافز ودعم خلال الفترة 2010 إلى 2015؛

- تعتبر الصناعات المطورة داخل المدن والتجمعات الصناعية في المملكة، أفضل من الصناعات التي تنشط خارجها وهذا ما يؤدي إلى إحداث تنوع في القاعدة الإنتاجية؛

- تعمل المملكة على تطوير النظام البيئي في المدن والتجمعات الصناعية لتحسين جودة الهواء داخلها لجعلها أكثر قابلية للعيش، وإنشاء معايير بيئية تتوافق مع المعايير الدولية؛

- تبنت المدن والتجمعات الصناعية السعودية سياسة توطين الصناعة وجعلها الخيار الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل، من خلال توفير الأراضي الصناعية المطورة والمصانع المجهزة، الحاضنات الصناعية، وحتى واحات مدن مهيأة للمرأة السعودية فقط؛

- ساهمت العناقيد الصناعية في المملكة على مدار خمس سنوات في رفع معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية إلى 8%، فضلاً عن توفير فرص العمالة وزيادة عددها من سنة إلى أخرى، وكذا زيادة حجم الصادرات الصناعية.

قائمة المراجع:**أولاً- المراجع باللغة العربية:**

- التوني ناجي، (2002)، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد4، العدد02، بيروت.

- العنزي سعد على، جواد محسن راضي، (2011)، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية- مجلس التعاون الخليجي-"، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، (2015)، التقرير السنوي 2015.
- الهيئة العامة للإحصاء السعودي.
- خالد محمد بن السالم، (2016)، تسريع الجهود المبذولة لتنويع مصادر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مجلة الصناعة، العدد 41، السعودية .
- عبود زرقين، تويتية الطاهر، (2014)، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 41، العراق.
- لافي مرزوك عاطف، مكي عباس حمزة، (2014)، التنوع الاقتصادي وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق.
- محريق عدنان، بن حمودة محبوب، (2016/11/03) التنوع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الوادي.
- مركز المعلومات والدراسات، (2012)، دراسة حول افاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، الغرفة الشرقية، السعودية.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Asheim Bijorm,cook philip and ron martin,(2006),clusters and regional development –critical reflection and esploration-routledge, london.
- DEPRET Marc-Hubert, Abdelillah HAMDOUCH,(2009),CLUSTERS, RÉSEAUX D'INNOVATION ET DYNAMIQUES DE PROXIMITÉ DANS LES SECTEURS HIGH-TECH,REVUE D'ÉCONOMIE INDUSTRIELLE — n° 128,paris.
- Hamidato Mohamed Nasser ,Baquaas Alssafiah,(2017),Global Journal of economic and - BUssiness ,vol2,n :2,sur le cite :www.science reflection.com, consulté le (22/05/2017) a :18h00.
- Huggins Robert ،Hiro Izushi,(2011), Competition, Competitive Advantage, and Clusters: The Ideas of Michael Porter,oxford university press ,usa.
- potte rjonathan, gabriel miranda, (2009),clusters innovation and entrepreneurship, edition OECD, France.

- Simmie James, (2004),dies,vol 41,Issue (5/6).
- the global competitiveness Report ;2011.
- the global competitiveness Report ;2015.